

ولأن ابن اسحاق لا يتحدث عن اجلاء بنى قينقاع ، فهو بالتالى لا يشير الى تقسيم ممتلكاتهم . لقد كانوا يملكون طميين وسوقا بالقرب من جسر بطحان وسوقا أخرى فى حباشة (٥٠) . وقد جمع « كستر » فى مقاله الثمين - على ايجازه - كل الأحاديث التى يتبين منها أن الرسول ﷺ أراد أن ينشئ سوقا فى المدينة (٥١) . وكان المهاجرون ، ومعظمهم من التجار ، والمشتغلون بالتجارة بحاجة ماسة الى مثل هذه السوق . أما الأنصار فقد كانوا ، كما هو معروف يشتغلون بالزراعة . ولو أن بنى قينقاع قد أجلوا لكانت ممتلكاتهم ولكانت سوقهم بصفة خاصة أول ما يؤول الى مهاجرى مكة ، لا ممتلكات بنى النضير التى كانت تتكون من المزارع وحدائق النخيل . وحاصل الأمر أنه ليس هناك ذكر لتقسيم هذه الممتلكات على المهاجرين ولا على الأنصار . وانه ل يبدو من الغريب حقا أن يكون الرسول ﷺ قد انتظر أربع سنوات ليقسم ممتلكات على المهاجرين لدى اجلاء بنى النضير رغم أنه كان فى مقدوره أن يمنح المهاجرين ممتلكات أنسب لمهنتهم كتجار قبل ذلك بسنتين لدى ما يدعى من طرد بنى قينقاع . والواقدي نفسه لا يحدثنا عما آلت اليه سوق بنى قينقاع . ولما كان الثابت أن المسلمين كانوا يستخدمون سوقا أقيمت فى مقابر بنى ساعدة (٥٢) فمن الواضح أن سوق بنى قينقاع اما بقيت فى حيازتهم أو لم تكن تستخدم ، وهذا الفرض الثانى فرض لا يقبله العقل فان مثل هذه السوق فى المدينة لا يتصور التخلي عنها أو اضاعتها . والظاهر انه سمح لبنى قينقاع بالرغم من مصادرة أسلحتهم بالاستمرار فى حيازة جميع ممتلكاتهم .

هذا واذا كان بنو النضير وسائر اليهود لم يتحركوا لنصرة بنى قينقاع فانهم لم يقفوا مكتوفى الأيدي أمام ما أصابهم من بلاء ، فقد بكى كعب بن الأشرف ، الذى انتخب